

Distr.: General
29 July 2003
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

في الإحاطة التي قدمتها إلى مجلس الأمن في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣، أبلغت المجلس بأن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أعلنت استعدادها لإرسال قوة قوامها ١٥٠٠ جندي إلى ليبيريا بحلول منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٣، تكون بمثابة "طلّعة" للقوة المتعددة الجنسيات التي اقترحت تكوينها في رسالتي الموجهة إلى المجلس بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيه (S/2003/678). وقد قررت لجنة الدفاع والأمن ومجلس الوساطة والأمن التابعان للجماعة، في اجتماعهما الذي عقد في داكار في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣، أن تضم "القوة الطليعية" كتيبتين من نيجيريا (تنقل إحداهما من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون)، وكتيبة ثالثة تتألف من قوات تساهم بها غانا (٢٥٠ فرداً)، ومالي (٢٥٠ فرداً)، والسنغال (٢٥٠ فرداً) سيجري أولاً نشر الكتيبة التي ستنتقل من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، تليها الكتيبة النيجيرية الثانية التي ستوفد من لاغوس، وتأتي أخيراً الكتيبة المختلطة المؤلفة من جنود من غانا ومالي والسنغال.

ويساورني قلق بالغ إزاء تدهور الحالة في الميدان بشكل مؤسف في أعقاب تجدد القتال في مونروفيا في ١٨ تموز/يوليه. ومن ثم يلزم بشدة التعجيل بإرسال القوة الطليعية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى مونروفيا لتمهيد السبيل لنشر القوة المتعددة الجنسيات سريعاً. وإنني لأستمد التشجيع من تصميم الجماعة ومجلس الأمن على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك. وقد أبدت حكومة نيجيريا استعدادها للبدء في نشر كتيبتها في ليبيريا فوراً، شريطة أن يوفر المجتمع الدولي الدعم التعبوي الضروري. وبهذا الخصوص، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٥ تموز/يوليه أنها ستضع قدرات عسكرية مناسبة قبالة الساحل الليبيري لدعم عملية نشر قوات الجماعة الاقتصادية.



وتقف بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على أهبة الاستعداد لنقل الكتيبة النيجيرية التي سيعاد تمركزها، حيث إنه كان قد حان موعد عودتها إلى الوطن وفقا لخطة التخفيض التدريجي للبعثة ورهنا بموافقة مجلس الأمن، وبوسع البعثة أن تتكفل، إذا دعت الحاجة وإذا أذن مجلس الأمن بإعاشة تلك الكتيبة والكتيبة النيجيرية الثانية في ليبيريا لفترة محدودة، دون أن ينال ذلك من قدرتها التشغيلية. وفي هذا السياق، أرى أن إسناد الولاية الضرورية إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لاستخدام مواردها في توفير دعم كامل لعملية نشر القوة الطليعية التابعة للجماعة الاقتصادية وإعاشتها إنما هو أمر يندرج في نطاق اختصاص مجلس الأمن. ولذلك فإنني أناشد المجلس إيلاء هذه المسألة اهتماما عاجلا.

وكما يعلم مجلس الأمن فإن نشر القوة الطليعية التابعة للجماعة الاقتصادية سيشكل المرحلة الأولى في عملية انتشار من ثلاث مراحل متداخلة. وستمثل المرحلة الثانية في نشر القوة المتعددة الجنسية ويتبع ذلك عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة فيما يعد المرحلة الثالثة.

وتقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حاليا بوضع الصيغة النهائية لمفهوم عمليات القوة الطليعية، وستكون المهمة الأولى للقوة الطليعية تحقيق الاستقرار في مونروفيا، لدى مغادرة الرئيس تايلور. غير أن من الأهمية بمكان تعزيز تلك القوة في الوقت المناسب. فقوات المرحلة الثانية، وعلى الأخص تلك القادمة من الدولة العضو التي ستتولى قيادة القوة، ينبغي أن تصل بعد مغادرة الرئيس تايلور مباشرة بغية تسهيل تنصيب حكومة خلفا له، وإيصال المساعدات الإنسانية. وستحل عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة محل القوة المتعددة الجنسيات في أقرب وقت ممكن. ومن ثم فقد أعطيت تعليمات للأمانة العامة للبدء في التخطيط لنشر بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المقرر إنشاؤها.

وسيشمل العنصر العسكري بعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام قوات من بلدان الجماعة الاقتصادية مشاركة في القوة المتعددة الجنسيات، وكذلك قوات من جهات دولية أخرى مساهمة بقوات. ومن المهم أن يتخذ مجلس الأمن قرارا سريعا بشأن إنشاء بعثة الأمم المتحدة آتفة الذكر، مما ييسر توفير الأفراد العسكريين اللازمين لهذه المرحلة.

وسيلزم أيضا أن يأذن مجلس الأمن بولاية قوية لقوة الأمم المتحدة المتوخى إنشاؤها لحفظ السلام، بغية كفالة أن تكون لديها قدرة ردع تتمتع بالمصداقية. وسيكون الهدف العام لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام هو دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل المتصور بحيث يكفل بإجراء انتخابات حرة وعادلة، يفترض أن تشكل نقطة مرجعية رئيسية - لكنها ليست النقطة الوحيدة - يستند إليها في التقليص التدريجي للبعثة. وستوفر عناصر حفظ السلام

التابعة للأمم المتحدة المظلة الأمنية، وتهيئ الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات. وستتمثل المهام الأخرى المحددة التي سيؤديها العنصر العسكري بالبعثة، في تقديم المساعدة إلى الحكومة المؤقتة في مجال نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها، وتوفير الأمن في الأماكن الحيوية والمباني الحكومية، بما في ذلك الموانئ البحرية والجوية الرئيسية، وتيسير توصيل المساعدات الإنسانية، وحماية المدنيين من العنف في مناطق انتشارها.

وسيتحدد حجم بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في بادئ الأمر، على الأرجح وفقا لمدى الحاجة إلى توفير الدعم للأنشطة الأساسية، وعلى وجه الخصوص العملية السياسية، والجهود الإنسانية، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. بيد أن العدد المحدد للقوات والموظفين الآخرين المطلوبين، ستقره بعثة تقييم متعددة التخصصات أعتمت إيفادها إلى ليبيريا حالما تسنى الوصول إلى المناطق الحيوية في البلد، عقب انتشار القوة المتعددة الجنسيات.

وكما أشرت في رسالتي إلى مجلس الأمن، المؤرخة ٨ تموز/يوليه (S/2003/695)، فإن ممثلي الخاص، السيد جاك بول كلاين، سيضطلع بقيادة أنشطة الأمم المتحدة وتنسيقها في ليبيريا. وأتوقع ألا يقتصر عمل مكتب السيد كلاين على أداء دور نشط في العملية السياسية في ليبيريا فحسب، بل أن يشكل أيضا رأس جسر لبعثة حفظ سلام متعددة الأبعاد تابعة للأمم المتحدة. ونظرا إلى تعيين السيد كلاين، سيتعين بطبيعة الحال إنهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبيريا. وسيجري استيعاب المكتب، بما في ذلك الموظفون والموجودات، في مكتب ممثلي الخاص.

وسيجري، مع استقرار الحالة الأمنية في ليبيريا، وبعد تنصيب حكومة مؤقتة، توسيع وجود الأمم المتحدة ودورها في ليبيريا، حسب الاقتضاء، بهدف توفير الإمكانيات لمكتب ممثلي الخاص ووكالات الأمم المتحدة كي تقدم الدعم للحكومة المؤقتة. وريثما توافينا بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة بالنتائج التي ستخصص إليها، يمكن بسهولة تحديد المجالات الرئيسية التالية التي تستطيع فيها الأمم المتحدة تقديم الدعم فيها وهي كما يلي: العمل مع البنك الدولي والجهات المعنية الأخرى على إعداد برنامج لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ودعمه؛ دعم عمليات إعادة توطين اللاجئين الليبريين العائدين والمشردين داخليا وتوفير الرعاية للاجئين سيراليون وكوت ديفوار في ليبيريا؛ دعم إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز القضائي وقوة الشرطة؛ مساعدة الحكومة المؤقتة على بسط نفوذها في جميع أرجاء البلد؛ تعزيز احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد؛ تعبئة المساعدة الثنائية لعملية إصلاح وإعادة هيكلة الجيش؛ وتقديم المساعدة من أجل إجراء انتخابات وطنية حرة وعادلة.

ونظرا لما تتسم به عمليات الانتشار في المراحل الثلاثة المذكورة أعلاه من تداخل، يجري وضع ترتيبات للتنسيق على نحو وثيق بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة، والبلد الذي سيتولى قيادة القوة المتعددة الجنسيات في ليبيريا. وقد دعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الأمانة العامة إلى إرسال أفراد عسكريين وموظفي نقل وإمداد وميزنة، من أجل المشاركة في سلسلة اجتماعات التخطيط الجارية، التي تعقدتها المنظمة دون الإقليمية. وتشارك الولايات المتحدة أيضا في هذه الاجتماعات. ويتوقع أن توضع ترتيبات مماثلة من أجل التخطيط للانتشار الكامل للقوة المتعددة الجنسيات في ليبيريا، بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بالحق المخططين العسكريين التابعين للأمم المتحدة، في وقت لاحق، بمقر تلك القوة.

رهننا بتوجيهات مجلس الأمن، فإنني أعتزم الشروع فورا في الاستعدادات الضرورية لعملية الأمم المتحدة المتوخاة في ليبيريا.

(توقيع) كوفي أ. عنان